

دلائل الإعجاز

يستمرُّ من حيثُ إنَّنا نقول : جاءني غلمانُ زيدٍ وهو فتجد الاستنكارَ ونُبوَّـ

الذِّفْسُ مع أنْ لا لبسَ مثل الذي وجدناه . وإذا كان كذلك وجَبَ أن يكونَ السببُ غير ذلك والذي يوجبُه التأمُّلُ أن يُردَّـ إلى الأصل الذي ذكره الجاحِظُ من أنَّ سائلاً سألَ عن قولِ قيسِ بنِ خزيمة " عندي قِرى كلِّ نازل ورضَى كلِّ ساخط وخُطبةٌ من لدُنْ تطلعُ الشَّمْسُ إلى أن تغربَ أمرُ فيها بالتَّواصلِ وأنها فيهِ عن التقاطعِ " . فقال : أليسَ الأمرُ بالمصلحة هو النهيُ عن التقاطعِ قال : فقال أبو يعقوب : أما علمتَ أن الكنايةَ والتعريضَ لا يعملانِ في العقولِ عملَ الإفصاحِ والتكشيفِ ذكرتُ هناك أن لهذا الذي ذكر من أنَّ للتصريحِ عملاً لا يكونُ مثلَ ذلك العملِ للكناية كان لإعادةِ اللفظِ في قوله تعالى : (وبالحقِّ أنزلناه وبالحقِّ نزلَـ) وقوله : (قول هو أحدُ الصِّمَمِـ) عمَلٌ لولاها لم يكن . وإذا كان هذا ثابتاً معلوماً فهو حكمٌ مسألتنا . ومن البيِّنِ الجليِّ في هذا المعنى - وهو كبيتِ ابن الرومي سواءٌ لأنَّه تشبيهٌ مثلهُ - بيتُ الحماسة - الهزج - : .

(شَدَدْنَا شَدَّةَ اللَّيْثِ ... غدا والليثُ غضبانُ) .

ومن الباب قول الذابغة - الرجز - : .

(زَفْسُ عصامٍ سوَّدتْ عِصاماً ... وعلَّمتُه الكَرَّ والإقداما)